دعا في ندوة «اتحاد العمال» إلى حماية المواطنين في القطاعين الحكومي والخاص

المليفي: كارثة... إقرار «الخصخصة» في ظل الفساد الإداري

| كتب غازي الخشمان |

دق المشاركون في ندوة استضافها معهد الثقافة العمالية التابع لاتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي في ميدان حولي مساء أمس الأول ناقوس الخطر من التسرع في اقرار قانون الخصخصة، ففي حين أعتبر النائب السابق أحمد المليفي اقرار القانون في ظل ما يعانيه البلد من فساد اداري بمثابة الكارثة على مستقبل التوظيف في القطاع الحكومي، رفض رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت خالد العازمي القانون من حيث المبدأ لانه يتعارض مع الدستور، واعتبر المستشار في المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا الدكتور ناصر المصري الاحصائيات الرسمية عن الوضع السكاني في الكويت بمثابة الكارثة، محذرا من ارتفاع نسب الامية بين المواطنين وزيادة أعداد العاطلين في اوساط الوافدين... وهنا التفاصيل:

في البداية اعتبر النائب السابق أحمد المليفي اقرار الخصخصة في ظل ما تعانيه البلد من فساد اداري بمثابة الكارثة على مستقبل التوظيف في القطاع الحكومي، موضحا ان الفساد المنتشر في البلد لن يساعد على مشاركة القطاع الخاص في التنمية بل سيجعل أعداد المنتظرين للوظائف الحكومية أكبر مما هي عليه الآن.

وأوضح المليفي، ان هناك جهات اتبعت سياسة سوء الادارة في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من أجل بيعها خردة على الرغم من كونها كانت ناجحة وتعد من أفضل المؤسسات العالمية في الطيران لدرجة ان الوافدين يثقون بها في رحلاتهم لبلدانهم.

وأضاف: «من المعيب ألا تستطيع دولة بامكانات الكويت تحقيق التطوير الاداري ويجب ان ننتبه الى ان اساءة اقرار القانون ستؤدي الى اسقاطات ستطول الشباب الكويتي في المستقبل وليس الطبقة العاملة في الوقت الحالي حيث لن يتمكن الشباب من الحصول على وظيفة مع الخصخصة والترهل في الرقابة الادارية بل انها ستهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي وسنرى كارثة سياسية وأمنية»، داعيا الى حماية العمالة الوطنية في القطاعين الحكومي والخاص.

المتحدثون في الندوة (تصوير دانيال هلال)

وشدد المليفي على ضرورة التمهل في اقرار الخصخصة لانها تهدد مستقبل الشباب الكويتي فحماية العمالة مرتبط بالأمن ومستقبل البلد خاصة وان هناك تضخما في التكلفة المالية للمشاريع مقارنة بالدول الأخرى.

ومن جانبه، رفض رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت خالد العازمي مشروع قانون الخصخصة المتداول تحت قبة البرلمان، لافتا الى ان الخصخصة مرفوضة بالنسبة للاتحاد من حيث المبدأ لانها تتعارض مع دستور الدولة الذي نتمسك به ونعتبره المرجع الأساسي لأي خطوة مصيرية أو خطة مستقبلية تتخذها الحكومة أو مجلس الأمة.

واعتبر ان قضية الخصخصة لا تعني العمال وحدهم بل تتعلق بمصير ومستقبل البلد بأكمله واقتصاده الوطني بصورة عامة، وتطول بتبعاتها مئات الألوف من المواطنين العاملين في مؤسسات القطاع العام، الذين يشكلون مع أفراد عائلاتهم الشريحة الأوسع من شعبنا الكويتي، فلذلك على نواب وممثلي الأمة أن يكون لهم موقف واضح وصريح تجاه هذه القضية.

> ❍ العازمي: «الخصخصة» مرفوضة من حيث المبدأ لأنها تتعارض مع الدستور
>
> ❍ المصري: مؤشر خطير... وجود 38 ألف مواطن «أمي» و18 ألف وافد «عاطل»

وأضاف: «أثبتت عمليات الخصخصة التي تمت حتى الآن فشلها الذريع، سواء بالنسبة للمصلحة الوطنية العليا للبلاد أو بالنسبة للاقتصاد الوطني، وبصورة خاصة لما تركته من انعكاسات سلبية خطيرة على العمالة الوطنية العاملة في هذه المرافق ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية».

واستدرك قائلا: ان «الذين يسوّقون للخصخصة تحت أقنعة التباكي على فشل المؤسسات الحكومية، نجدهم هم انفسهم الذين يسعون للمزيد من الفشل والانهيار لهذه المؤسسات بشتى الوسائل، بهدف تسريع عملية تخصيصها، لانهم هم من سيكون المستفيد الأكبر من بيعها للقطاع الخاص»، مشددا على ضرورة ان تتدخل الدولة لنجدة القطاع الخاص في ظل الأزمات الاقتصادية.

وانتقد العازمي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها الحكومة ومجلس الأمة أخيرا لتضمنها على دلالات خطيرة بشأن عمليات تخصيص القطاع العام، حتى قبل اقرار القانون، مشيرا الى ان الاتحاد يضع الحكومة وأعضاء مجلس الأمة جميعا أمام مسؤولياتهم الوطنية ويناشدهم ان يبتعدوا عن مصالحهم الذاتية، ويتعالوا على التأثيرات والتجاذبات السياسية، ويتجنبوا الاندفاعات المتهورة نحو اتخاذ قرارات قد تجر عليهم الندم في وقت لاحق، وان يضعوا الدستور ومصلحة الوطن والشعب فوق كل اعتبار.

واعتبر العازمي ان اقرار مشروع قانون الخصخصة من قبل المجلس سيكون بمنزلة الخطيئة التي لا تغتفر، ولن يغفر الشعب لمرتكبيها من النواب، فهوية اقتصادنا الوطني حددتها بوضوح المواد (20) و(21) من الدستور، كما نظمت المادة (152) منه كيفية الاستثمار في المرافق العامة وتشير الى الثروة الطبيعية، وبالتالي فان أي بناء اقتصادي خارج اطار هذه المرجعية هو بناء باطل.

ومن جهته، قدم المستشار في المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا الدكتور ناصر المصري احصائيات رسمية عن الوضع السكاني في الكويت، واصفا اياها بالكارثة بل وخيانة الأمانة، ووفق آخر الاحصائيات التي تشير الى ان عدد المواطنين الأميين بلغ 38 ألفا تقريبا بينما الذين يجيدون القراءة والكتابة وصل عددهم نحو 80 ألفا وحملة الشهادة الابتدائية 202 ألف ومن لديهم ثانوية عامة أقل من 640 ألفا تقريبا، بينما أعداد حملة الدرجة الجامعية 83 ألفا أما أعداد المواطنين من حملة الدكتوراه والماجستير لم تتجاوز أعدادهم 3500، مشيرا الى ان هذه الأرقام تعد مؤشرا خطيرا.

وأضاف: ان «الأرقام بالنسبة للعمالة الوافدة هي كارثة بكل المقاييس حيث ان مليونا ومئة ألف من بينهم أميون بينما كان من المفترض ان ننتقي العمالة الماهرة والمدربة لتساعدنا في التنمية»، منوها الى ان جل أعداد العمالة الوافدة من حملة الثانوية وأقل حيث تصل أعدادهم الى نحو مليون و700 ألف.

واستغرب المصري ان تحتوي الاحصائيات السكانية بالنسبة للوافدين على أكثر من 18 ألف مقيم عاطل عن العمل، مؤكدا ان هذه الأرقام لهي دلالة واضحة على عدم نجاح أي من الخصخصة والتنمية بل هي تهديد فعلي لمستقبل البلد والمواطنين.

جانب من المؤتمر الصحافي

الجمعية توزع 10 في المئة أرباحا على 18637 مساهما

الدويهيس: مبيعات «النسيم» ارتفعت إلى 26.6 مليون دينار العام الماضي

| كتبت عفت سلام |

بشر رئيس مجلس ادارة جمعية النسيم التعاونية الدكتور حسين الدويهيس المساهمين بارتفاع مبيعات الجمعية حتى نهاية العام المالي 2009 الى 26.633.153 دينارا مقارنة مع مبلغ 23.098.241 دينارا في نهاية 2008 بزيادة 3.534.912 دينارا بنسبة ارتفاع 15 في المئة، في حين ارتفعت الايرادات الى 4.642.495 دينارا، لافتا الى أن صافي الأرباح ارتفع الى 1.728.382 دينارا بزيادة مقدارها 92533 دينارا بنسبة ارتفاع 6 في المئة، في حين بلغ مبلغ الأرباح والذي سوف يتم توزيعه على المساهمين 1.075.025 دينارا بنسبة توزيع 10 في المئة تقريبا، وسوف توزع بعد اعتماد الجمعية العمومية يوم الاثنين المقبل وذلك كما يلي: تحويل للبنوك 3473 مساهما، وشيكات 15164 مساهما، وأضاف: «تمت زيادة ودائع الجمعية لدى بيت التمويل الكويتي الى مبلغ 6.504.750 دينارا».

وقال الدويهيس خلال مؤتمر صحافي عقده بحضور عضو مجلس الادارة، وممثل الجمعية لدى الاتحاد أحمد الملا، ومدير الجمعية فلاح الرجعان، وذلك بمناسبة عقد الجمعية العمومية وتوزيع الأرباح: لقد احتجزنا هذه السنة من الأرباح مبلغ 200 ألف دينار وذلك لتسيير أعمال مبنى سوق القصر، وسنحول الأرباح الى حسابات 3407 مساهمين، ونأمل أن يزيدوا في المستقبل، أما الشيكات 15164 مساهما سيتسلمونها في نفس اليوم، وبالنسبة للموظفين تمت الاستفادة القصوى حسب مؤهلاتهم، ومع العلم أننا افتتحنا فرع البنشر وفرع التموين في النعيم.

وأضاف: «لقد حرص مجلس الادارة كل الحرص على عمل المهرجانات التي يستفيد منها المستهلك الكريم وتم وضع خطة عمل لعمل هذه المهرجانات وبعد دراسة وافية من الجمعية ومفاوضاتها للشركات المعنية تم عمل المهرجانات التالية، وهي 16 مهرجانا تسويقيا متنوعا، هي مهرجانات (بداية العام، شركة عماد، الربيع، شركة المنتصر والمنصورية، ومستمرون، شركة الزاحم وملهوترا، والبنشر، واليسرة، والتمور، محمد ناصر الهاجري، رمضان، القرطاسية، لوازم العائلة، والمهرجانات الأسبوعية للخضار والفواكه، ومهرجان مسك الختام مهرجان شامل في نهاية السنة المالية من 11-15 الى 12-15 وشاركت فيه أكثر من 50 شركة).

> ❍ زيادة ودائع الجمعية لدى « بيتك » إلى 6.5 مليون دينار
>
> ❍ احتجاز 200 ألف دينار لتسيير أعمال مبنى سوق القصر
>
> ❍ تشغيل وافتتاح 13 فرعا مستثمرا متنوعا في بداية العام 2009

وعن الأنشطة الاستثمارية، أوضح الدويهيس أنه تم تشغيل وافتتاح 13 فرعا مستثمرا متنوعا في بداية عام 2009 متنوعة الأغراض، ومن أهمها، العطورات، الملابس، الالكترونيات، أحذية، نظارات، مطعم، بنك وترمس، تسجيلات صوتية، اضافة الى أنشطة أخرى تم تشغيلها، وهي الهواتف والمصور في القصر، والدواجن، قصر 4 أ، دواجن قصر 4 ب، العطار، العطور والتجميل، وشركات توريد كروت التعبئة، وقال: «في الصيف طرحنا تصليح الأجهزة الكهربائية والالكترونية، والصرافة».

وعن الأنشطة الاجتماعية والرياضية والصحية قال: «تم افتتاح فرع هيئة المعلومات المدنية في السوق المركزي، ودعم خدمات المسنين في سوق العيون المركزي، وتكرم 3000 طالب وطالبة، والمشاركة في انتخابات مجلسي الأمة والبلدي بخدمات للمسنين، ورحلتين للعمرة، وقرقيعان للأطفال، والمرضى في مستشفى الجهراء، 5 مراكز إفطار صائم، دعم رسوم التقوية، دعم مركز الفتية الصيفي لجمعية احياء التراث، دعم المركز الصيفي، ودعم ملتقى السراج المنير، الحصول على خصومات للمساهمين لنادي انترناشيونال الصحي، وحصلنا على خصوم للمراكز الترفيهية».

وأوضح ان المشاريع التي انجزت في 2009 هي صالتا أفراح نفذتها شركة المشاريع الوطنية، وتجديد فرعي العيون 1 و2 وتم انجاز محل العصير وتجديد اعلانات الجمعية، مشيرا الى أن هناك مشاريع تحت التنفيذ مثل توسعة سوق النعيم المركزي، وانجاز مبنى للادارة، وانجاز وصيانة سوق القصر المركزي، والمشاريع من أول يناير الماضي حتى الان هي (تجديد فرعي العيون 2 و5 وتجديد فرعي النسيم 2 و5 وتوسعة سوق النعيم المركزي وهناك 11 فرعا استثماريا للمزايدات مستقبلا، سيتم طرحها بعد موافقة وزارة الشؤون)، أما محل الأجهزة الكهربائية فتقدم اليه من ليس لديه رخصة، وبالتالي، ستديره الجمعية وتقدم خدمة للمنازل للصحي والكهرباء.

وفي رده على سؤال عن حل مجلس الادارة السابق والحكم ببراءته، قال: «نحن نحترم القضاء لأنه السلطة المستقلة عن أي سلطة أخرى، والوزارة أبلغت القضاء، ونحن نهنئ الاخوة الذين ثبتت براءتهم، ولا نريد المضرة لأحد بريء، ونقول لهم هذه درجات، وحل المجلس ودعوى الوزارة بتجاوزات معينة هو قضية أخرى والطعن من الوزارة رفض، أما اتهامهم بالتجاوزات فقد ثبت للمحكمة أنها أمور ادارية، والقضاء لا بد أن يثبت بعد اتهام أي شخص، ولا يوجد اثبات، ونحن نقول كانت العملية مؤلمة بالنسبة لنا حين صدر عليهم الحكم، حيث كان على مجلس كامل، ولكن كان لديهم مبررات معينة بسببها صدرت براءتهم».

وقال: «لقد أعطينا 2.5 في المئة أرباحا لغير الكويتيين من بند تنمية المبيعات، وهي الجمعية الوحيدة، وقد أثبتت هذه الخطوة جدواها، حيث بلغت مبيعات غير الكويتيين 700 ألف دينار، وشكلت ارتياحا بالنسبة لهم».

وعن دمج صالتي الأفراح قال: «انها تعتبر صالة وقاعتي أفراح»، موضحا ان المشاريع المستقبلية هي تزويد الخدمات لمشى منطقة القصر والنعيم، من كراسي وبرادات ماء ومظلات.

رئيس الاتحاد السابق قال إن القانون التعاوني يحتاج إلى دقة في التطبيق

الأنصاري طالب «الشؤون» برفع يدها عن الجمعيات

| كتبت عفت سلام |

دعا رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية السابق محمد حسين الأنصاري وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى رفع يدها عن الجمعيات التعاونية مؤكدا ان أي تجاوزات تصدر عن بعض الجمعيات هي نتاج رقابة متراكمة غير صحيحة من قبل وزارة الشؤون.

وقال الأنصاري لـ «الراي» ان «القانون التعاوني جيد جدا وهو في حاجة إلى التطبيق بكل دقة لحماية الجمعيات من أي تجاوزات عند تطبيق العقوبة على أي عضو متجاوز عن الأهداف التعاونية».

ورأى ان مشكلة الجمعيات وقضاياها تكمن في تشابك العلاقة بين كل من وزارة الشؤون والاتحاد والجمعيات التي أصبحت مشغولة بتخليص معاملاتها في الجهات الحكومية بعد أخذ موافقة الشؤون.

وبين خطورة تهميش دور الاتحاد في علاقته مع الجمعيات وهذا في حد ذاته قد أدى إلى نوع من الفوضى لعدم التزام الجمعيات بقرارات الاتحاد واللجوء مباشرة إلى وزارة الشؤون.

وأضاف «يجب توطيد العلاقة بين الجمعيات والاتحاد وأن تكون جميع الأعمال التي تقوم بها الجمعيات تمر من خلال الاتحاد ليقوم بدوره بالاتصال بالمسؤولين عن التعاون في وزارة الشؤون، تماما مثل ما هو معمول به في الاتحادات المهنية الأخرى الموجودة في البلاد لاحكام السيطرة ولتطبيق القانون ولعدم تراكم الأخطاء، وفي النهاية ضياع أموال المساهمين».

وشدد على أن الجمعيات التعاونية من الأعمال الشعبية والخاصة، وقد أنشئت من خلال قانون التعاون والحكومة لا تملك فلسا واحدا في أي جمعية.

وفي الوقت نفسه، تقوم الجمعيات بدورها تجاه الدولة بدفع المستلزمات المالية المترتبة على تخصيص المواقع لإنشاء الجمعيات في مختلف المناطق مقابل قيام الجمعيات بدفع الايجارات أولا بأول لأملاك الدولة علماً بأن قيمة ايجار المتر المربع للجمعيات يقدر بدينارين و400 فلس وهذه القيمة ضعف ما يدفعه التاجر لأملاك الدولة.

محمد الأنصاري

وعن رؤيته في القانون المقترح من قبل اللجنة الصحية في مجلس الأمة قال الأنصاري إن تقليص عدد أعضاء مجلس الادارة إلى 5 أعضاء غير مجد، لأن القرار سيكون في النهاية بيد عضوين فقط، لذا يفضل أن يكون عددهم 7 أعضاء، أما بالنسبة للصوت الواحد فهو سيؤدي إلى التخلص من التكتلات ولكنه لن يوجد مجلس إدارة متجانسا، لذا يُفضل العمل بالصوتين.

وأبدى الأنصاري اعتراضه على عدم أخذ رأي أصحاب الاختصاص من التعاونيين وانفراد اللجنة الصحية بوضع المقترحات دون علمهم بالعمل التعاوني، لذا كان يجب على وزارة الشؤون ارسال القانون المقترح من قبل اللجنة الصحية إلى اتحاد الجمعيات ليقوم بدوره بأخذ رأي الجمعيات أصحاب الخبرة قبل أن تقوم الشؤون بالموافقة عليه خصوصا انه مليء بالثغرات.

ونبه الأنصاري الجمعيات التعاونية إلى ضرورة الفهم والنظر إلى القانون بطريقة صحيحة للحصول على حقوقهم كاملة وللتصرف بحرية أكثر مما عليه الآن، ومثال على ذلك يمنح القانون الجمعية الحق في الشراء النقدي طالما في صالح الجمعية وللحصول على خصومات أكثر من التاجر لأن الدفع الآجل أي بعد 45 يوماً يساهم في رفع السعر.

مختار العارضية ثمّن زيارة وزير الداخلية لمقر «خدمة المواطن»

قال مختار منطقة العارضية عبدالله براك الهيفي ان زيارة وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد امس إلى مقر خدمة المواطن في منطقة العارضية حققت اهدافا عديدة منها وقوفه على احتياجات المواطنين والموظفين العاملين في هذا المركز.

واضاف الهيفي ان «زيارة وزير الداخلية المفاجئة خير دليل على تواصل أعلى القيادات في وزارة الداخلية مع جميع العاملين في جميع ادارات الوزارة المختلفة وهو ما يدفع عجلة العطاء والتطوير والتقدم في جميع الادارات اذا ما استشعر موظفوها ان قيادات الوزارة لا تضع الحواجز في ما بينها وبين العاملين للوقوف على طبيعة العمل وآليته التي باتت هدفاً مشتركاً لدى الجميع».

وتابع ان «حرص الوزير الشيخ جابر الخالد ومتابعته الدقيقة لكل مجريات العمل واستماعه لجميع ملاحظات الموظفين والمراجعين على حد السواء ظهر جليا خلال هذه الزيارة التي انتظرناها طويلا».

الجسار: الربط الكهربائي يوفر أسس تبادل وتجارة الطاقة

شدد وكيل وزارة الكهرباء والماء المهندس أحمد الجسار على أهمية إنجاح مشروع الربط الكهربائي الخليجي لما فيه من عوائد إيجابية ضخمة على مستقبل الكهرباء والطاقة بدول الخليج العربي، وتوفير أسس تبادل وتجارة الطاقة بين الدول بما يخدم النواحي الاقتصادية.

جاء ذلك أثناء ترؤسه الاجتماع الاول للجنة الاستشارية والتنظيمية للربط الكهربائي الخليجي أول أمس الأربعاء، بحضور ممثلي دول الخليج العربي والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي والرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي، وتتولى اللجنة الاستشارية والتنظيمية مهمة الإشراف على أعمال هيئة الربط الكهربائي واعتماد المبادئ والمنهجيات المطبقة بواسطة الهيئة.

مجددا... عطور روكو باروكو في الاسواق من شركة يوسف الرومي

بعد غياب دام سبع سنوات تفيد شركة يوسف الرومي الرائدة في قطاع العطور ومستحضرات التجميل .طرح باقة عطور روكو باروكو المتميزة في سوق الكويت في حلة عصرية انيقة مبتكرة شبابية ترقى لجميع الانواق المختلفة.تحوي الباقة مجموعتين رائعتين إحداهما كلاسيكية في فئتين سعة العبوة الاولى 50 مل والعبوة الثانية سعة 100 مل والباقة الاخرى عصرية وسعة العبوة 60 مل.

تجسد كلا المجموعتين المزايا التي طالما تفردت بها علامة روكو باروكو بقمة الرقي، الانتعاش، الجرأة ومنتهى الاناقة والحداثة.هذا وتعد شركة يوسف الرومي الخطة لطرح مجموعة مستحضرات تجميل روكو باروكو بحلول نهاية العام الحالي 2010 .

«البيرق» يتألق في كرنفال الربيع

تابع مجمع «البيرق مول» الاحتفال بكرنفال الربيع للأطفال في أسبوعه الثالث، حيث يزداد الاقبال في كل اسبوع عن سابقه، اذ يجتمع الناس ويتواجدون في عطلة نهاية الاسبوع للاستمتاع بالانشطة المتنوعة التي تستقطب أهالي وأطفال المنطقة في جو ملىء بالمرح والالفة، اضافة الى تحديات في البلاي ستيشن والمنافسة بين الأطفال، والرسم بالرمل الملون وفي تركيب الخرز، وتوجد ايضا هدايا ومسابقات عديدة للأطفال، ونشاطات فكرية وبدنية وعروض مختلفة اضافة الى الشخصيات الكرتونية.

ويعد مجمع «البيرق مول» من المجمعات التي تنال اعجاب أهالي المنطقة في الفترة الأخيرة لموقعه الممتاز وهدوئه وجمال تصميمه والمحلات المتنوعة التي تعرض افضل الأنواع من الماركات والملابس والهدايا.